**الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية**

**الرباط – المملكة المغربية , 17- 18 يناير 2019**

**مداخلة افتتاحية حول " المصالحة من منظور العدالة الانتقالية "**

**المحجوب الهيبة , استاذ التعليم العالي , المندوب الوزاري السابق المكلف بحقوق الانسان**

**ملاحظات اولية :**

تعرف العديد من دول العالم , وخاصة بالقارة الافريقية , فترات ازمات عنيفة يترتب عليها ليس فقط عدم الاستقرار السياسي , بل تؤدي احيانا الى التأثير على النسيج الاجتماعي وتهديد الروابط الاجتماعية . ولمواجهة هذا الوضع , عادة ما يتم الانخراط في عدد من المسارات لمواكبة الازمة والتوجه نحو الخروج منها . وبشكل عام تندرج هذه المسارات فيما اصبح يعرف على نطاق واسع بالعدالة الانتقالية .

ان تعريف العدالة الانتقالية ومضمونها والياتها موضوع نقاش واحيانا جدالات , حيث ان الوقائع التي تشملها والاليات التي تعتمدها تعرف تنوعا كبيرا عبر العالم . الا انه باعتماد تعريف الامين العام للأمم المتحدة ( تقريره المقدم لمجلس الامن 2004م ) يمكن الاتفاق على ان مفهوم العدالة **الانتقالية يشمل كافة نطاق العمليات والاليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق بغية كفالة المساءلة واقامة العدل وتحقيق المصالحة . (..) " .**

اولا : شروط ومتطلبات العدالة الانتقالية لمصالحة سلسة

ثانيا : الفاعلون ( ارضية الفاعلية )

ثالثا : فرضيات او اوضاع العدالة الانتقالية

رابعا : التحديات

**اولا : شروط ومتطلبات العدالة الانتقالية لمصالحة سلسة :**

بشكل عام , يتعين ان تكون اليات العدالة الانتقالية مرتبطة ومتكيفة مع سياق الدولة التي تعتمد فيها . وغالبا ما تستند الى اربعة اسس كبرى تتمحور حول معايير القانون الدولي العام , وخاصة القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني , والقانون الوطني ولا سيما القانون الدستوري .

**الاساس الاول : الحق في العدالة**

يحتل الحق في العدالة المرتبة الاولى ضمن هذه الاليات , فمن اجل تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للمحاكمة , يعتبر اختيار الهيئة القضائية المختصة مسألة استراتيجية . فقد يتعلق الامر بهيئة قضائية دولية دائمة كالمحكمة الجنائية الدولية , او بمحكمة دولية خاصة كالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا او هيئة قضائية هجينة او دولية , كالمحكمة بالكامبودج او بهيئة قضائية وطنية .

**الاساس الثاني : الكشف عن الحقيقة**

البحث عن الحقيقة او الحق في الحقيقة غالبا ما يمر عبر التحريات التي تقوم بها " لجان الحقيقة والمصالحة " التي تعمل على جمع المعلومات والمعطيات والشهادات وتعد تقارير وتصيغ توصيات .

**الاساس الثالث : جبر الاضرار**

جبر الضرر يعتبر حقا للضحية والتزاما على الدولة تتم ترجمته بأشكال متعددة لجبر ضرر الضحية وانصافها ( تعويضات مادية ومالية , استرجاع الممتلكات , تدابير لإعادة تأهيل الضحية , تدابير رمزية لحفظ الذاكرة ...) .

**الاساس الرابع : الحق في الاصلاحات وعدم التكرار**

الحق في الاصلاحات او ضمانات عدم التكرار يشكل مبدا موجها اساسيا لبناء المستقبل واسترجاع الثقة في القانون والمؤسسات وتقوية النسيج الاجتماعي .

**ثانيا : طبيعة الفاعلين في العدالة الانتقالية**

بالنظر لمتطلبات واسس العدالة الانتقالية على النحو المذكور اعلاه , فان هذه الاخيرة تندرج بشكل تام في اطار بروز فاعلين جدد للعدالة . اولا العدالة الانتقالية في حد ذاتها تعتبر فاعلا جديدا للعدالة , من حيث انها شكل متجدد لمطلب العدالة الملح , فمجموع العمليات التي تهدف الى تحديد المسؤوليات واقامة العدل وتحقيق المصالحة تعتبر هي نفسها كذلك مؤشرا على ظهور فاعل جديد في الصراع او ما بعد الصراع في الساحة الدولية . كما ن العدالة الانتقالية تعتمد على تعبئة فاعلين اخرين , مؤسساتيين او غير مؤسساتيين .

فبالنسبة للفئة الاولى تمثل افريقيا تنوعا حقيقيا في التجارب , حيث ان المؤسسات التي تتم تعبئتها تختلف حسب طبيعة وسياقات الازمة , باشراك فاعلين قضائيين وشبه قضائيين وغير قضائيين للعدالة الانتقالية وهكذا فان تجارب العدالة الانتقالية بأفريقيا التي تتجاوز العشرين تبرز ان لجان الحقيقة ولكن كذلك لجان البحث او لجان تقصي الحقائق او الولايات القضائية الدولية او التي يتم تدويلها , وكذا العدالة العرفية تشكل كلها فاعلين في الكشف عن الحقيقة وفي اعادة اقرار الحوار الوطني . كما ان المجتمع المدني ( المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان , جمعيات الدفاع عن المرأة , الجمعيات المهنية ) وطبعا الضحايا الموجودين في قلب العمليات الانتقالية تشكل فئة اساسية من الفاعلين غير المؤسساتيين . وعلاوة على ذلك اخذنا اليوم نلاحظ ميلا تدريجيا فيما يتعلق بصاحب طلب العدالة الانتقالية وهو اكثر فاكثر الدولة نفسها , في المكان الذي كانت تأتي فيه تقليديا الطلبات بصورة ممنهجة من الضحايا وهذا التحول في العدالة الانتقالية هو قبل كل شيء تحول في الفاعلين .

**ثالثا : ثلاثة اوضاع او فرضيات في مسارات العدالة الانتقالية**

يمكن بشكل عام تحديد ثلاث فئات من الاوضاع التي تؤدي الى وضع العمليات الانتقالية التي تهدف الى اقرار العدالة والحقيقة والمصالحة .

1. في وضع الازمة او الصراع , يتعين ان يساهم الاعلان عن تعبئة عمليات العدالة والحقيقة والمصالحة , وبصورة مستعجلة , في رجوع الهدوء والتخفيف من التوترات والتقليل من حدة الازمة او ما بعد الصراع .
2. في حالة الخروج من الازمة او ما بعد الصراع , فان الوضع يكون على الاقل نظريا اقل تأثراً من السابق , وبذلك تصبح عمليات العدالة الانتقالية ادوات للحوار الوطني والمصالحة لتوفير الاسس الصلبة للدولة الجديدة , اكثر منها تدابير رمزية للتخفيف من حدة التوترات .
3. وأخيرا فان الفرضية الاخيرة , والمتفردة كذلك , هي فرضية عمليات حفظ الذاكرة . وهنا فان لجان الحقيقة او لجان البحث لا تتدخل خلال فترة التوترات , بل بعد مرور بعض الوقت المناسب للتهدئة , ولكن ليس للنسيان , والتجاوز النسبي على الاقل للوضع المأساوي الذي طبع تأريخ البلد المعني . وهكذا فان عمل اللجنة المعنية سيتمحور حول تقصي الحقائق , مع المسافة الكافية , من اجل القاء الضوء على جزء من التاريخ , والتعريف بتاريخ , وان كان مشتركا فانه ليس متقاسما , وساهم بذلك في تقسيم المجتمع بصورة عميقة احياناً .

 **رابعا: التحديات**

من بين التحديات العديدة المطروحة على تجارب المصالحة والعدالة الانتقالية , هناك تحدي فعالية الياتها , أي تحدي نجاحها . ولكن لكي يكون المسار فعالاً , يتعين ان يكون صادقا , حيث ينبغي ان تشكل صدقية اليات العدالة والحقيقة والمصالحة , المطلب الاول الملح في كل مسارات المصالحة التي تتوخى النجاح في تحقيق اهدافها , وبشكل خاص في تقوية تلاحم النسيج الاجتماعي . وفي هذا السياق , ينبغي الحرص على رفع عدة تحديات وتجنب عدد معين من المنزلقات , يمكن تحديدها في أربعة :

1. يتعين اولا تجنب تسيس المسارات . مثلا في مالي يبدو أن وزارة العدل تقوم , على الاقل جزئيا , بالإشراف على مسار العدالة الانتقالية , وفي كل من تونس ومصر , تم احداث وزارة خاصة لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية . يمكن أن يكون هذا الاشراف ضروريا اذا كان سيمكن من تأمين الانسجام وحسن تنفيذ عمليات ومسارات المصالحة . وبخلاف ذلك , فانه سيكون مضراً اذا ادى الى احتواء المسار ووضعه تحت الوصاية .
2. ثانيا , الحرص على تجنب الانفصال عن الواقع الميداني . فالتجارب التي عرفت نوعا من النجاح هي تلك التي بقيت حقيقة لصيقة بالوقائع السياسية والمؤسساتية والاجتماعية والثقافية للدول التي اعتمدتها مثل غانا والمغرب وتوجو وسيراليون وجنوب افريقيا والشيلي , ولكن ينبغي اتخاذ الحيطة تجاه هذا الاثر الناجم عن مثل هذا النجاح , فاللجان ( وهي المعنية بشكل رئيسي ) تفرض نفسها كعناصر لازمة للخروج من الازمة وكتدابير لا محيد عنها لهندسة السلم , دون أن يتم دائما قياس فعاليتها او اثرها الواقعي .
3. ثالثاً , العمل على تجنب غياب دعم المجتمع المدني للمسار . فكلما كان المسار نابعا من المجتمع المدني , كلما كان أكثر مصداقية , وخاصة اذا تمكنت المنظمات غير الحكومية المعنية من تملكه بصورة كافية .
4. رابعا , عدم تنفيذ وغياب تتبع التوصيات التي تصدرها لجان الحقيقة بخصوص المجالات الرئيسية التي تشملها ولايتها , فتقديم التوصيات وتفعيلها يعتبر عنصرا رئيسيا بل حاسما في عمل كل لجنة . الا انه يتعين تصنيفها الى فئات محددة لكي تكون الاصلاحات المقترحة واقعية وعملية في الزمان وفي المكان .

ان العدالة الانتقالية ليست الحل المعجزة لحل الصراعات وتحقيق المصالحات , فهندستها المؤسساتية تبقى في حاجة للتصور والابتكار . ولكن توجد أدوات – وهذا أحد المكتسبات – يشكل تأطيرها بواسطة القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وكذا القانون الدستوري , احد المفاتيح الاولى لمشروعيتها . وتبقى الحاجة مطروحة للذهاب ابعد من ذلك والعمل على اعطائها فعالية اكبر , من اجل الا تصبح العدالة الانتقالية مجرد شكل لعدالة المعاملات .